إشكالية النزعة الإيديولوجية في أدبيات التنمية السياسية

Ideological Tendency in the Ethics of Political Development

الدكتور/رمضان زبيري
جامعة أحمد دراية أدرار ، الجزائر
zebiri_ramdane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/09/10 تاريخ القبول للنشر: 2018/10/02

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

تناقش هذه الدراسة عجز الأدبيات التقليدية للتنمية السياسية من أن تتجاوز النزعة الإيديولوجية الكامنة فيها؛ حيث لم يخرج المنظور التحديثي ولا التنموي من بعده عن كونه مقاربة إنتشارية تهدف إلى رسم مسار خطي لتحوّل الدول الجديدة نحو التحديث السياسي وما ينجرَ عنه من "غربنة" "westernization" لتلك المنظومات السياسية؛ وبالرغم من أهمية دراسات"التغيَر السياسي"إلا أنَ هيمنة علم السياسة الغربي على حقل التنمية السياسية حال دون إعطائها أي أهمية تذكر في دراسات التنمية السياسية اللاحقة.

الكلمات المفتاحية: التحديث السياسي؛ التنمية السياسية؛ التغير السياسي؛ الدول النامية؛ الحضارة الغربية.

Abstract:

This study highlights the inability of the traditional political disciplines and ethics for the political development in transcending ideological tendencies; the modernist and developmental perspectives have not emerged from its dimensions for being spreading approach aimed at drawing a linear path for the transformation of the new states towards political renovation and its result which is embodied in "Westernization". In spite of the importance of the studies of "political change", the dominance of Western political science on the field of political development can be considered as an obstacle towards giving it too much importance in the studies of political development.

Keys words: *Political modernization, Political development, Political change, Developing countries, Western civilization.*

مقـدّمـة:

منذ انحسار الظاهرة الإستعمارية وظهور ما يعرف بالدول الجديدة والصاعدة؛ راحت قضايا التنمية تستقطب اهتمام الباحثين المنشغلين بدراسة الظواهر الإجتماعية؛ ولم تكن التنمية السياسية

بمستثناة من هذا الإهتمام؛ ولأن مفهوم التنمية السياسية استخدم منذ بواكيره الأولى من قبل صناع القرار ورجال السياسية أكثر من استخداماته البحثية والأكاديمية؛ فقد لفه الغموض وعدم التحديد حتى أصبح تعريف التنمية السياسية بمثابة كبرى الإشكالات المنهجية والإبستيمولوجية التي تعترض باحثي العلوم السياسية في هذا الحقل المعرفي، هذا الغموض أو الخلاف حول تحديد ما الذي يُعنى بالتنمية السياسية قد ينبع أيضاً من الإستخدامات الإيديولوجية المتكررة والمتحيزة للمفهوم؛خصوصاً وأن حقل التنمية السياسية منذ ظهر ونشأ وترعرع في أحضان علم السياسية الأمريكي المتأثر بأتون الحرب الباردة آنذاك، ومن ثم حُمَل مفهوم التنمية السياسية منذ بداياته الأولى دلالات قيمية وإيديولوجية حيث استُخدم مثلاً لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في البلدان النامية؛ حتى اعتبره البعض مشروعاً مناهضاً للشيوعية ومواليا لأمريكا ويهدف لتحقيق الإستقرار السياسي.

ولعل الإشكالية الرئيسية التي تحاول هذه الورقة نقاشها تتمحور حول: ما طبيعة وحقيقة الخلفية الإيديولوجية للتنمية السياسية؟ وما الذي يُعنى بالتنمية السياسية من جذورها؟ وفيما تتجلى أبعادها الإيديولوجية؟ وما المراحل التي مرت بها والإنتقادات التي واجهتها؟ وهل هناك من بدائل محايدة نجحت في التخلَص من ربقة الإيديولوجيا؟

ستحاول الدراسة تقديم تحليل نقدي إبستيمولوجي لمقولات وافتراضات نظريتا التحديث والتنمية السياسية من خلال الإعتماد على مجموعة من المناهج التحليلية أهمها المنهج البيئي المقارن الذي يمكننا من نظرة أكثر عمقاً وشمولاً لفهم الأبعاد عبر القيمية وعبر الحضارية للمفاهيم والنظريات وبدائلها الملائمة والصالحة عبر المكان.

يُظهر التحليل الإبستيمولوجي الأوَلي لنظرية التنمية السياسية أنها ركزت بشكل واضح وكبير على مقولات وافتراضات نظرية التحديث.

ينطوي مفهومي التحديث السياسي والتنمية السياسية على إلتزام قيمي إيديولوجي مبني على ثنائية حدَية(تقليدي/حديث) متمحورة حول فكرة الإلحاق الحضاري للمجتمعات النامية بالغرب.

لم يتخلص حقل التنمية السياسية ولا علم السياسية من أزمة التحيز الإيديولوجي للغرب رغم كل الإنتقادات الموجهة لإبستيمولوجيا ومفاهيم التنمية والتحديث؛ لذا يطرح بعض المتابعين مفهوم أو نظرية التغير السياسي كبديل أكثر حيادا في حقل التنمية السياسية المعاصر.

سنحاول الإجابة عن تلك التساؤلات واختبار مجموع الفرضيات وفق النقاط التالية:

المبحث الأول: التنمية السياسية من المنظور التحديثي 1954_1964؛

المبحث الثاني: التنمية السياسية من المنظور التنموي-المؤسسي 1965-1971م؛

المبحث الثالث: دراسات التغير السياسي.

المبحث الأول

التنمية السياسية من المنظور التحديثي 1954_1964

إتسمت دراسات التنمية السياسية خلال هذه الفترة بهيمنة أعمال لجنة السياسة المقارنة التابعة للمجلس الأمريكي للعلوم الإجتماعية برئاسة جبرائيل ألموند في الفترة من1945-1963م؛ وكان تأسيس هذه اللجنة انعكاساً لحالة التفاؤل التي سادت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ والتي ترى بأن نمو العلم الإجتماعي سوف يشكل أساساً للممارسة العقلانية الرشيدة للهندسة الإجتماعية؛ وبحلول الخمسينات ساد شعور داخل أوساط العلم الإجتماعي بأن أغلب المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها المجتمع الصناعي هي مشكلات تحت السيطرة؛ حيث تناقصت معدلات الفقر المطلق والنسبي وانخفضت معدلات البطالة؛ وأدى التعليم والرفاهية إلى تقليل حدة الفوارق الإجتماعية داخل المجتمع الصناعي؛ وحتى المشكلات التي لم يتم التغلب عليها ويمكن أن تحل من خلال تنامي الخبرة التقنية، ولم يتم النظر إليها بوصفها مشكلات لها جوانبها المعيارية والفلسفية؛ فاتجهت العلوم الإجتماعية إلى محاولة تحسين تقنياتها المنهجية[(1)]. فظهرت بعض المداخل المساعدة في دراسات التنمية السياسية مثل: المدخل النظامي/الوظيفي، مدخل العملية الإجتماعية، ومدخل التاريخ المقارن[2)]، مدخل المؤشرات النموذجية؛ المدخل الإنتشاري؛ المدخل السيكولوجي والنفسي[(3)].

غير أنه ومنذ البواكير الأولى للتحليل الإبستيمولوجي والنظري للتنمية السياسية يظهر أنها ركزت وبشكل أساسي على مقولات وافتراضات نظرية التحديث؛ باعتبار التحديث عملية طويلة الأمد من الرشادة والعلمنة والتمايز البنائي[(4)]، وقد عرفت هذه الدراسات بالتيار المحافظ أو المدخل الثنائي في دراسات التنمية السياسية؛ والذي نظر إلى التنمية السياسية بأنها تنمية خطَية بالنسبة لدول العالم النامي باتجاه "التغريب"؛ أي "عن طريق نقل الأفكار والقيم من الغرب؛ وعن طريق التصنيع الذي سيزيح العقبات الثقافية التقليدية؛ وبذلك جعل العالم الثالث "حديثاً" مما يعني غربياً في طبيعته"[(5)]، ولهذا كثيراً ما نجد كلمة "التحديث" من أكثر المصطلحات عمومية وشمولية ويكتنفه الكثير من الغموض؛ وهو من أكثر المفاهيم ضيقاً من حيث الزمن والثقافة؛ وقد وصف دانيال ليرنر"التحديث" بأنه"عملية منظمة تشمل تغييرات متكاملة في قطاعات المجتمع السكانية والاقتصادية والسياسية وبالاتصالات والتغيرات الثقافية، ويمكن الحديث عن تحديث المجتمع بشكل عام كما يمكن تقسيمه إلى مراحل: كالتحديث الإقتصادي والتحديث السياسي، وهناك من تكلم عن مظاهر للتحديث مثل التعليم على نطاق واسع والتمدن والتصنيع والإتجاه نحو البيروقراطية والمواصلات السريعة... هذه المظاهر انتشرت فقط في القرن العشرين؛لذا يمكن النظر للتحديث كشكل من أشكال الحضارة المميزة للعصر الحاضر[(6)]، وينطوي هذا التحليل على ضرورة الإعتراف بثنائية حدَية تميَز النظم السياسية الغربية عن النظم السياسية غير الغربية؛ وتفرق بين ما هو تقليدي وما هو حديث"[(7)]، فهذا ألبرت مور مثلاً يذهب إلى أن التحديث هو عملية تتضمن إدخال تحول كلي شامل في بناء نظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث بحيث يستهدف هذا التحول إحلال نموذج من أنماط التكنولوجيا والتنظيم الإجتماعي

المميز للمجتمعات الغربية المتقدمة اقتصادياً والمستقرة سياسياً بدلاً من النماذج التقليدية السائدة في هذه المجتمعات[8]؛ وهو الرأي الذي أكّد عليه ديامنت حين ذكر أنه"ليس من الضروري أن نحدَد بدقة ما المقصود بالتحديث سوى القول أنه نوع من التحوَل الذي نراه في أوروبا وأمريكا الشمالية وفي أجزاء أخرى من العالم وإن كان بأشكال أقل كمالاً"،. والتحديث السياسي كما ذكر إيزنستات أيضاً يمكن أن يكون مساوياً لتلك الأنواع من النظم السياسية التي تطورت في غرب أوروبا منذ القرن السابع عشر؛ ومن ثم انتشرت في أجزاء أخرى من أوروبا للقارة الأمريكية؛ ومن ثم إلى الدول الأسيوية والأفريقية في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين"[9].

والجدير بالملاحظة أن صموائيل هنتنغتون يخالف كل تلك الأطروحات ويميز بين التحديث والتغريب(الغربنة westernization)؛ فقد كان هو الغرب قبل أن يكون حديثاً بوقت طويل؛ أي أن السمات الرئيسية للغرب والتي تميزه عن الحضارات الأخرى أقدم من تحديث الغرب ذاته، فالحضارة الغربية ظهرت في القرنين الثامن والتاسع وطورت سماتها الخاصة في القرون التالية؛ بينما التحديث لم يكن قد بدأ حتى القرنين السابع عشر والثامن عشر، والحضارة الغربية هي أول حضارة تقوم بالتحديث؛ وقد أدى توسع الغرب إلى تحديث وتغريب المجتمعات غير الغربية؛ والقادة في العالم النامي استجابوا للتأثير الغربي بواحد أو أكثر من الأساليب الثلاث الآتية:[10] إما رفض التحديث والتغريب معاً، أو تبنيهما معاً، أو تبني الأول ورفض الثاني.

والفكرة الرئيسية التي يركز عليها هنتنغتون هي أن التحديث لا يعني بالضرورة التغريب، والمجتمعات غير الغربية يمكن أن تتحدث دون أن تتخلى عن ثقافتها المحلية الخاصة؛ وقد حدث ذلك بالفعل[11]، وهو ما أكده جريسات من أن التحديث لم يكن وحده المسيطر على التصورات الفكرية خلال الخمسينات والستينات؛ بل أضيف له ما يعرف بـ"بناء الأمة" أو "البناء القومي"[12]، وبالرغم من الصحة التاريخية لهذه المقولة إلا أن رينهارد بيندكس يحاجج أننا نعيش في عالم جديد احتلت فيه عملية انتشار الأفكار والمؤسسات الأوروبية محل البناء القومي على جدول الأعمال لمعظم الدول سواء أكانت مهيأة أو غير مهيأة لذلك"[13]؛ وهو الأمر المخالف لمسيرة التحديث الأوروبية التي لم تكن أبداً إندفاعة شمولية ومفاجئة اخترقت جميع جوانب التطوَر؛ بل سلسلة من الإنتقالات التدريجية على مدى ألف وخمسمائة سنة تقريباً؛وفي هذا التسلسل التعاقبي الإستثنائي أمكن للفردانية على المستوى الإجتماعي أن تسبق الرأسمالية وحكم القانون في تشكيل الدولة الحديثة[14].

وفي العموم يتفق أغلب المختصين أن دراسات التنمية السياسية في هذه الفترة كانت محمَلة بنزعة تفاؤل كبيرة سادت منذ الحرب العالمية الثانية؛ وهي النزعة التي تؤكد على طبيعة المنفعة المتبادلة للعلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة؛ مع إمكانية نقل المعرفة من العالم الأول(المتقدم) إلى العالم الثاني(المتخلف)؛ وأن نظام الدعم الإيديولوجي هذا لن يعطي مبرراً لعملية التحرر السياسي فقط، بل يعطي في الوقت نفسه مبررا لملائمة وفاعلية غرس الثقافة والنظم والتكنولوجيا الغربية[15].

ومع هذا فقد تعرضت نظرية التحديث لانتقادات عديدة خاصة فيما يتعلق بتصورها الخطِّي لعملية التحديث وفهمها التقني القاصر لهذه العملية[16]، وكان أولى المحاولات الرافضة لمفهوم"التحديث" ما جاء به "فرد ريجز" سنة 1957م في دراسة له بعنوان"المجتمعات الزراعية والصناعية: نحو نظام تصنيعي للإدارة المقارنة"؛ غير أن هذا النقد انتقد هو أيضاً باعتباره يشير إلى خطِّية المسار من المرحلة الزراعية إلى المرحلة الصناعية[17]، ويعدَ إسهام صموائيل هنتغتون من أهم الإسهامات في هذا المجال، حيث اعترف هنتغتون إلى أنَّ "عمليَّة التَّحديث الاقتصادي والتَّغيير الاجتماعي في كلِّ أنحاء العالم تفصل الشُّعوب عن الهويَّات المحليَّة القديمة والرَّاسخة، كما تضعف الدَّولة-الأمَّة كمصدراً للهويَّة"[18]، وفي سنة1963م جاء ردَ جوزيف لابالومبارا الذي اعتبر أن هذا المفهوم يعتبر خطأً فادحاً واقترح إيقاف استعماله على الأقل في الوقت الحاضر مبرراً معارضته بثلاث أسباب:[19]

الارتباك والفوضى الناتجة عن الميل لاستبدال النظام السياسي بالنظام الاقتصادي والاجتماعي؛ خاصة عندما نعرف بأن النظام السياسي الحديث هو الذي يوجد في المجتمعات المتقدمة؛

- أن هذا المفهوم غالباً ما يستعمل المعيار الأنجلو-أمريكي للتحديث؛
- أن المفهوم يوحي بنظرية حتمية ذات بعد واحد في التطور السياسي.

وفي مرحلة لاحقة حتى غابريال ألموند نفسه يستعير عبارة ذكرها لوسيان باي بقوله أنه "كان لتلقين النسبية الحضارية على مدى جيل كامل أثره الواضح؛ فما عاد المفكرون الاجتماعيون مقتنعين بأية فكرة قد توحي بالإعتقاد بالتقدم أو مراحل الحضارة"[20].

المبحث الثاني

التنمية السياسية من المنظور التنموي-المؤسسي 1965-1971م

دفعت حدة الإنتقادات للمنظور التحديثي المحافظ بعض المحللين إلى الهروب والإبتعاد عن التعاريف التي تركز على ما هو كائن؛ واللجوء إلى التركيز على الظروف أو مجموعة الظروف التي توجد أو لا توجد في نظام سياسي معين؛ وقد عنون فيريل هيدي هذه الدراسات تحت مسمى"التنمية"[21].

ولعل أبرز الإسهامات في تعريف التنمية السياسية المعاني العشرة التي قدمها لوسيان باي للتنمية السياسية في 1966م*، والجدير بالملاحظة أن أحد التعاريف يساوي بين التنمية السياسية والتحديث؛ وهو الأمر الذي يندرج ضمن مسار التنمية الخطية؛ وهو مسار يتطابق مع طروحات "والت روستو" عن "مراحل النمو الإقتصادي"؛ أو حتى عن مراحل التنمية السياسية التي تحدث عنها أورجانسكي وحصرها في أربع مراحل:[22] التوحيد القومي البدائي؛ التصنيع ؛ الرفاهية القومية؛ الوفرة.

ويحاجج ألموند وباول بأن التحديث الإقتصادي والتنمية السياسية ليسا شيئاً واحداً؛ فاتجاه السكان نحو التكنولوجيا الحديثة غالباً ما يكون مصحوباً باتجاهات علمانية؛ ولكن قوى التغيير الإقتصادي والاجتماعي لا تنتج دائماً تنمية سياسية؛ لأن التنمية تحدث عندما لا تستطيع الأبنية والثقافة السياسية القائمة أن تستوعب التغييرات الموجودة والمشاكل والتحديات المطروحة[23].

وفي هذه الفترة كثرت التعاريف حول التنمية السياسية؛ حتى أن البروفيسور فريد ريجز ومن خلال مراجعته لمفهوم التنمية السياسية أحصى ما لا يقل عن خمسة وستين استخداماً له[24]، كما وجد هنتنغتون وديمنجوز نتيجة ما كتب حول موضوع التنمية السياسية في الفترة من 1960 إلى 1975م أن التعريفات تكاثرت بنسبة مزعجة؛ لذا فقد حاولوا تطبيقه على الأشياء التي اعتقدوا بأهميتها ولإضفاء الشرعية على أنظمة سياسية معينة؛ ورأوا أن مصطلح التنمية السياسية استُعمل بأربع طرق مختلفة وهي:[25]

- **جغرافياً:**

يشير للعملية السياسية في الدول النامية (آسيا-أفريقيا-أمريكا اللاتينية)؛

لغوياً:

وذلك بربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة (النتائج السياسية للتحديث)؛

هدفياً ومقصدياً:

أي الانتقال إلى الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي؛

وظيفياً:

أي حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي.

وقد نظر صموائيل هنتنغتون إلى التنمية السياسية بوصفها عملية نمو في كفاءة المؤسسات بحيث تكون قادرة على التعامل مع مقتضيات التعبئة الإجتماعية والمشاركة السياسية؛ وهو ما ساهم في الإنتقال من التركيز على الديمقراطية إلى التركيز على النظام(order) وخصوصاً النظام السياسي في الدول الجديدة[26]، لذا يقترح هنتنغتون إيلاء مأسسة النظام السياسي الأولوية على الدمقرطة؛ وقد عرفت هذه الإستراتيجية بـ"المرحلة الإنتقالية الإستبدادية"؛ وهو السبيل الذي اتبعته تركيا وكوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا... والتي تبنَت كلها التحديث الإقتصادي في ظل حكام مستبدين؛ ولم تنفتح أنظمتها السياسية إلا لاحقاً[27]؛ وحتى في أمريكا ذكر فوكوياما أن "الكتب الخاصة بالتنمية السياسية لا تزال مثقلة بتوجهات الإستقرار للتعددية الديمقراطية؛ وبتأكيدها على التغير الذي يعدل المسار.. فالعلوم الإجتماعية في أمريكا غير مهيأة ذهنياً للتصدي للتغير الجذري والتحول في النظام الأساسي؛ وهي مشبعة بالإلتزام النموذجي بالنظام"[28].

ومن ثمة باتت "المأسسة" أو "المؤسساتية" موضوع مركزي في التحليل السياسي؛ وهي _كما وضَحها هنتنغتون_ "العملية التي تكتسب بها التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتاً، كما أن المؤسساتية في أي نظام سياسي تتمظهر في تكيف وتعقيد واستقلالية وتماسك تنظيماته وإجراءاته"[29]، ويركّز هنتنغتون هنا على مقومات التنمية السياسية مثل ترشيد السلطة؛ وتمايز المؤسسات؛ والمشاركة السياسية[30]، كما يؤيد كثير من باحثي السياسة المقارنة هذا الطرح مثل ديامنت وإيزنستات ومونتيه بالمر؛ فهذا الأخير مثلاً يرى أن التحدي الرئيسي الذي يواجه التنمية السياسية هو كيفية خلق نظام من المؤسسات القادرة على ضبط السكان وعلى تعبئة الموارد البشرية والمادية نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية ونحو التحديث

الاجتماعي ومعالجة المشاكل الناجمة عن التغيَر السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون التنازل عن مسؤولية الرقابة وتعبئة الموارد السياسية[31].

وقد ظلت "المأسسة" و"الحفاظ على النظام" مسيطران في حقل التنمية السياسية حتى سنة 1963 حين تولّى لوسيان باي رئاسة لجنة السياسة المقارنة وحدثت تحوَلات جديدة تمظهرت بتوقف أعضاء هذه اللجنة عن إصدار دراسات حول"المؤسسات"ودورها التنموي، واتجهوا إلى فكرة "الأزمات" وضرورة تحديد هوية وتحليل المشكلات الأساسية والأزمات التي عادة ما تُثار في عملية التنمية السياسية؛ وقد حددت لجنة السياسة المقارنة هذه الأزمات في ستة أزمات: أزمة الهوية؛ أزمة الشرعية؛ أزمة القدرة على التغلغل؛ أزمة المشاركة؛ أزمة التوزيع؛ أزمة الإندماج[32]، وظهر هذا واضحاً في المجلد الأخير الذي نشرته لجنة السياسة المقارنة وحمل عنوان"أزمة التنمية السياسية وتبعاتها" وتم النظر فيه للتنمية السياسية بوصفها تجسَد قدرة النظام السياسي على التعامل/أو التكيف مع تلك المشكلات[33]، وقد استعان سعد الدين إبراهيم مثلاً بهذه "الأزمات" كإطار لتحليل الوضع السياسي في المنطقة العربية في هذه المرحلة[34].

ومع كل هذا الزخم المعرفي والتحولات الحاصلة فقد حذر كولمان منذ 1965م من أن التمركز العرقي والتحيز الغائي وغياب مقياس موضوعي ووحيد يعقد عملية تصوَر ووصف التنمية السياسية؛ وحتى فكرة الأزمات رغم أنها تكرس فكرة تراجع عن المراحل التاريخية والتنمية الخطَية إلاَ أنها انتُقدت من ناحية الشمول والواقعية؛ وانتُقدت أيضاً من وجهة الخطورة المحتملة من أن تتحول إدارة التنمية إلى إدارة الأزمات[35]؛ وهو ما حصل لاحقاً في كثير من الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالتنمية السياسية.

المبحث الثالث

دراسات التغير السياسي

يحاجج أحد الباحثين أن سيادة المدارس الغربية حول التحديث والتنمية لا تعود إلى القوة والرصانة النظرية والمعرفية لهذه المدارس بقدر ما تعكس وضعاً دولياً معيناً، فوراء سيادة سوسيولوجيا الغرب؛ هناك بكل ببساطة سيادة الغرب الرأسمالي، ومن ثمة فإن سوسيولوجيا التنمية يجب أن تتحول إلى تنمية السوسيولوجيا؛ وإلى البحث عن وضع سوسيولوجي عالمي جديد يراعي الحوار السوسيولوجي بين الجنوب والجنوب دون أن تلعب سوسيولوجيا الشمال دور النموذج[36]، لذا ومنذ نهاية الستينات زادت التساؤلات حول إمكانية إيجاد نموذج عالمي وعام للتنمية يركَز على نماذج بديلة حول "التغَير السياسي" كردَ فعل على النماذج الغربية المهيمنة[37].

وقد أشار جوزيف لابالومبارا إلى المخاطر الناجمة عن استعمال مصطلحات من قبيل: تحديث؛ وعصري؛ ونامية؛ وتنمية؛ وعدم الارتياح لها؛ كما أن جون كاوتسكي في كتابه "النتائج السياسية لعملية التحديث" حصر مفهوم التحديث على غير العادة في كونه يختص بالعمليات التي تسبق وتنتج عن عملية التصنيع باستثناء الجوانب السياسية؛ لذا يجب تجنب مصطلحات "التحديث السياسي" وأيضاً "التنمية السياسية" لأنَهما يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد ألا وهو"الديمقراطية الغربية"؛ وهنا "كاوتسكي"

بدلاً من غلق الباب بتعريف محدَد للمصطلح يفضل مصطلحات أكثر حيادية مثل"التغير السياسي" ليُبقي مجال البحث مفتوحاً فيما يتعلق بالإتجاه الذي تأخذه التغيرات السياسية.

وفي استطلاع أجراه "دومنجدوز" و"هنتنغتون" لاحظ كل منهما أن علماء السياسة منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات بدأوا يفكرون بعبارات أكثر عمومية عن نظريات في "التغير السياسي" ولاحظوا أنه كلما تضاءلت قيمة النقاش حول موضوع ثنائية القدم والحداثة لغايات التحليل السياسي وهو الوضع الحاصل؛ كلما انفصلت دراسة التنمية السياسية عن دراسة التحديث وازداد اتصالها بموضوع "التغير السياسي" الشامل، والأكثر من ذلك فإن مستقبل الدراسات المقارنة سيكون صوب التركيز على العوامل الثقافية أكثر من مستويات التحديث؛ أي التركيز على الأنماط المميزة للقيم والمعتقدات السياسية والسلوكية للتجمعات الثقافية الكبرى*، ويربط فيريل هيدي مدى التوجه نحو استبدال مفهوم التغيَر بمفهومي التحديث والتنمية السياسية بعدَة مشاكل واعتبارات بحثية لها علاقة بكون المفهومان جامدان فيما يتعلق بالمستقبل؛ أي باعتبار أن المدلول القيمي لهذين المفهومين له قابلية محدودة على التعامل مع التغيرات المستقبلية الممكن حدوثها سواء في الدول المصنفة متقدمة أو تلك المصنفة نامية:[38]

فبالنسبة للدول المصنفة على أنها متقدمة تشير التوقعات أن هذه الدول الصناعية "المتقدمة" مُقبلة على مرحلة جديدة سماها "دانيال بيل" "المجتمع ما بعد الصناعي" وكلمة "ما بعد"Post" تشير إلى أن المجتمع الجديد سيكون مختلفاً جداً عن المجتمع الصناعي كما اختلف هذا الأخير عن المجتمع الزراعي، كما أن المجتمع الصناعي يمكن فهمه أكثر من المجتمع الجديد الذي سيكون"مجتمع المعرفة؛ ومجتمع المعلومات؛ والمجتمع المهني؛ والمجتمع المبرمج؛ والمجتمع التقني.. يضاف إلى هذا إنهيار العقلانية التقنية والمتمثلة في عدم قدرة المجتمعات الصناعية على حل مشاكل لا إنسانية التكنولوجيا وتخريب البيئة وزيادة الطبقية على مستوى المجتمع الدولي؛ وقد طرح "دن Dunn" نظرية جديدة في هذا السياق سماها نظرية"ما بعد التقنية"؛ ووفقاً لـ "دن Dann" فإن المطلوب ليس التخلي عن العقلانية التقنية بل إعادة توجيهها؛ فبدلاً من أن تكون هذه العقلانية التقنية هي المسيطرة في الدولة يجب أن تكون رافداً وملحقة بالأولويات الإجتماعية والثقافية، ويعتبر "دن Dann" هذه النظرية بديلة عن"نظريتا التنمية والتحديث".

أما المشاكل الأخرى التي تواجهها نظريتا التحديث والتنمية السياسية فهي تتعلق بالدول المسماة بـ" النامية"؛ فنجد أن عبارة "نامية" تفترض مسبقاً أن مستقبل هذه الدول هو السير في الإتجاه نفسه الذي اتخذته الدول المتقدمة؛ والإشكالات الرئيسية المثارة هنا هي: كيف تسير هذه الدول؟ وبأي سرعة؟ وماذا لو لم تكن هذه الدول قادرة أو راغبة في أن تأخذ مثل هذا الإتجاه؟ كيف نعالج موضوع التغيَر في مثل هذه المجتمعات إذا كان غير الإتجاه الذي انتهجته المجتمعات التي يمكن تتبع مسارها تاريخياً؟

ويتفق دان وراموس على أن أي نظرية مستقبلية للتنمية يجب أن تعتمد بشكل كبير على الذات؛ وعلى القدرة على الإبتكار؛ ويؤكدان على أن التحديث ليس هو الإعتماد على تقليد المجتمعات الصناعية بل يجب رفض فكرة وجود نموذج واحد للتنمية في عملية التغيير، كما أن مدى استبدال مفهوم التغيير

السياسي بمفهومي التحديث السياسي ومفهوم التنمية السياسية ستبقى مسألة يقررها المستقبل؛ مع أنه من المؤكد أنها إتجاه مرغوب فيه؛ وذلك لأنها تتميز باستبدال مفاهيم فردية وقيمية بمفهوم حيادي وغير قيمي وهذا سبب كافٍ للتحول الأكاديمي التدريجي نحو استعمال مفهوم "التغير السياسي".

الخاتمة

منذ ظهورها عقب الحرب العالمية الثانية شهدت التنمية السياسية العديد من التحولات الإيديولوجية؛ حيث ولَد مفهوم التنمية السياسية في بدايته حالة من التفاؤل ناتجة عن الإعتقاد الواسع بأن الإنسان هو الذي يصنع تاريخه وأن جميع المشكلات التي يواجهها لها حلول؛ وهو ما استوجب نقل هذا التصور الخطَي/ الإنتشاري إلى المجتمعات الجديدة من الدول المستقلة حديثاً؛ فهناك ثنائية خطية تفرق بين ما هو تقليدي وما هو حديث مع التأكيد على أن مسار التنمية السياسية واحد يعبر عنه بالتحديث السياسي والذي في النهاية لن يكون إلا "تغريب" أو "غربنة" للمنظومة السياسية؛ وقد نجم عن هذا العديد من الإنتقادات التي دفعت للتحول نحو مفهوم "التنمية السياسية" المعبَرة عن مجموعة الظروف التي توجد أو لا توجد في مجتمعات معينة؛ والتركيز على كون الدول هي المحرك الأساسي ويقع عليها العبئ الرئيسي في النهوض بالمجتمعات، لذا وجب تحريك بوصلة البحث نحو "النظام العام" و"المأسسة" وفي مرحلة لاحقة نحو "الأزمات" والمشكلات الأساسية التي تواجه العملية التنموية في العالم الثالث والقدرة على حلَها، وبالرغم من كل هذه التحولات فإن مفهوم التنمية السياسية لم يختلف كثيراً عن التحديث السياسي في قضية التمركز العرقي والتحيز الغائي الإيديولوجي والافتراض المسبق بوجود نموذج واحد للتنمية في عملية التغيير؛ وهذا ما دفع بالتحليل السياسي إلى التحول نحو إطار تحليلي جديد عرف بـ"التغيَر السياسي"، باعتباره مفهوماً محايداً يفتح المجال للإتجاه الذي تأخذه التغيرات السياسية في الدول الجديدة؛ وهو مفهوم له علاقة بأهمية الإبتكار في ظل الثقافة والحضارة والذَات السياسية والقيم والمعتقدات السياسية والسَلوكية للتجمعات الثقافية الكبرى؛ غير أن هذا الإطار التحليلي المتعلق بالتغير السياسي لم يأخذ حقَه أيضاً في البحث وأهملته الدراسات الأكاديمية في مراحل لاحقة بسبب إشكالية التحيَز الإيديولوجي في العلوم السياسية ذات المنشأ والطابع الغربي.

الهوامش:

(1) ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن(وآخ)، عمان(الأردن): المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى مارس 2001م ص ص 43-44.

(2) محمد زاهي بشير المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، ليبيا: منشورات قاريونس بنغازي ط1 1998م ص 178.

(3) غسان منير حمزة (وآخ)، العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي_دراسات في التنمية والإجتماع المدني في ظل الهيمنة الإقتصادية العالمية، بيروت: دار النهضة العربية ط1 2002 م ص ص 76 إلى 80.

(4) ريتشارد هيجوت، مرجع سابق ص 09.

[5] نصر محمد عارف،نظريات التنمية السياسية المعاصرة-دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي-المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة: دار القارئ العربي1981م ص ص 238-239.

[6] فيريل هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القريوتي، ط2 الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1983م ص ص 59-60.

[7] ريتشارد هيجوت، مرجع سابق ص 09.

[8] علي غربي(وآخ)، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ط1 2003م ص 40.

[9] فيريل هيدي، مرجع سابق ص60.

[10] صموائيل هنتنغتون، صدام الحضارات-إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط2 القاهرة: دار الكتب المصرية 1998م ص113 إلى119.

[11] صموائيل هنتنغتون، صدام الحضارات، مرجع سابق ص129.

[12] جميل جريسات، إدارة التنمية العربية في ظل السياسة اللامنهجية، الطبعة العربية الأولى بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1998 م ص 16.

[13] فيريل هيدي، مرجع سابق ص ص 60_61.

[14] فرانسيس فوكوياما، أصول النظام السياسي، من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية، الجزء الأول، ترجمة مجاب الإمام/ معين الإمام، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية ط1؛ 2016م ص 602.

[15] ريتشارد هيجوت، مرجع سابق ص 23.

[16] المرجع نفسه ص 47.

[17] فيريل هيدي، مرجع سابق ص 61.

[18] صاموئيل هنتنغتون(وآخ)، صدام الحضارات مرجع سابق ص20.

[19] فيريل هيدي، مرجع سابق ص61.

[20] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1993م ص 307.

[21] فيريل هيدي، مرجع سابق ص 62.

* معاني التنمية السياسية هذه هي أنها : تمثل مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية الإقتصادية؛ وهي تعبر عن تبنّي سياسة المجتمعات الصناعية؛ كما أنها التحديث السياسي؛ وهي أيضاً فعالية الدولة القومية؛ بالإضافة إلى أنها التنمية الإدارية والقانونية؛ وهي أيضاً المشاركة والتعبئة الجماهيرية؛ وبناء الديمقراطية؛ والإستقرار والتغير المنضبط؛ والتعبئة والقوة؛ وأنها تمثل أحد أبعاد عملية التغير الإجتماعي. أنظر في هذا: ريتشارد هيجوت، مرجع سابق ص 07.

[22] برتراند بادي، التنمية السياسية، ترجمة محمد نوري المهدوي، طرابلس/لبنان: تالة للطباعة والنشر 2001م ص 66 إلى 70، كما يمكن النظر إلى: محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق ص 336.

[23] نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق ص 239.

[24] ريتشارد هيجوت، مرجع سابق ص 08.

[25] فيريل هيدي، مرجع سابق ص ص 63-64.

[26] ريتشارد هيجوت، مرجع سابق ص 48.

[27] فرانسيس فوكوياما، أصول النظام السياسي، مرجع سابق ص 601.

[28] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، مرجع سابق ص 307.

[29] صموائيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي الطبعة العربية الأولى 1993م ص 21.

[30] أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية،الإسكندرية: شركة الجلال للطباعة ط1 2000 ص 108.

[31] فيريل هيدي، مرجع سابق ص 68 إلى 75.

[32] أحمد وهبان، مرجع سابق ص 73 إلى 87.

[33] ريتشارد هيجوت، مرجع سابق ص 49.

[34] سعد الدين إبراهيم(وآخ)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط1 1988م.

[35] عارف دليلة(وآخ)، دراسات في التنمية العربية –الواقع والآفاق- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط1 أوت 1998م ص 81.

[36] علي غربي(وآخ)، مرجع سابق ص 20.

[37] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق ص 221.

* التجمعات الثقافية الرئيسية مثل: اللاتينية؛ والجرمانية؛ والهندوسية؛ والعربية الإسلامية؛ والصينية؛ والسلافية؛ والماليزية؛ والأفريقية...الخ.

[38] فيريل هيدي، مرجع سابق ص 82 إلى 87.